S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/269
12 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا أصدرته وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، بعنوان "خطوة خادعة إلى الأمام، وخطوتان إلى الوراء: أسمرة تتلاعب بالألفاظ" (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

120399 120399 99-06848

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ بعنوان "خطوة خادعة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء: أسمرة تتلاعب بالألفاظ"

أثناء المحاولات المختلفة التي بذلت لصنع السلام منذ عدوان إريتريا على إثيوبيا واحتلالها أرضا إثيوبية، ظل موقف إريتريا ثابتا بشأن نقطة واحدة - وهي أنها قد تسحب قواتها ولكن في سياق عملية متبادلة لإعادة نشر القوات من جانب كل من إثيوبيا وإريتريا.

وكان هذا أيضا هو الموقف الذي أرادت إريتريا أن يؤيده الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولكنه رفض. وكان موقف إثيوبيا ثابتا كذلك، وهو الموقف الذي أقره في النهاية الوفد الرفيع المستوى وشكّل أساس الاتفاق الإطاري - ومؤداه أن إريتريا يجب أن تنسحب من كل الأرض الإثيوبية المحتلة من أجل التمهيد لحل الأزمة بالطرق السلمية.

وربما مال البعض لأن يحسنوا الظن بإعلان إريتريا "قبول" الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بعد أن منيت بالهزيمة في بادمي. ولكن كان من الواضح لإثيوبيا على الفور أن هذه الخطوة الإريترية زائفة وأنها مجرد خطوة تكتيكية لكسب الوقت وأنه لا يمكن افتراض إخلاص إريتريا.

وقد اتضح هذا الآن وضوح الشمس، واتضح بما فيه الكفاية من البيان الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/259) أن ما أعربت عنه إريتريا من قبول الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية هو التزام مزيَّف. إن إقدام إريتريا على جعل انسحابها من بقية الأرض الإثيوبية المحتلة رهنا بتجريد منطقة الحدود المشتركة من السلاح وإعادة نشر القوات بشكل متبادل إنما يؤكد زيف قبولها المعلن للاتفاق الإطاري وأنه، كما أصرت إثيوبيا، تكتيك هدفه كسب الوقت.

وغني عن التوضيح أن بيان إريتريا الأخير هو مجرد تكرار لنفس الموقف القديم، الذي لا ترى فيه منظمة الوحدة الأفريقية أية مبادرة. ولكن لا بد من تكرار ما قاله رئيس إريتريا لاجتماع قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨:

> "... ورغم اعتقادنا، على افتراض توقف الأعمال القتالية، أن إعادة ترسيم الحدود يمكن أن تتم بسرعة، أعربنا عن استعدادنا لإعادة نشر قواتنا في سياق عملية متبادلة للتجريد من السلاح".

وما يطلب الاتفاق الإطاري من إريتريا أن تقوم به من أجل إيجاد فرصة لتحقيق السلام من خلال التفاوض، هو أن تنسحب من كل الأرض الإثيوبية المحتلة. وكان من الضروري بسبب رفض إريتريا لذلك في الواقع، طرد جيشها الاحتلالي وتحرير بادمي. وتروج إريتريا الآن نفس الموقف - الذي رفضه الوفد الرفيع المستوى مثلما رفضه من قبل الطرفين التيسيريين من الولايات المتحدة ورواندا - فيما يتعلق بأجزاء أخرى من الأرض الإثيوبية التي ما زالت إريتريا تحتلها.

ومن ثم ينبغي أن يكون واضحا أن الخطوة التي أقدمت عليها إريتريا عندما أبلغت مجلس الأمن أنها قبلت الاتفاق الإطاري هي مجرد خطوة خادعة. وحتى الذين على استعداد لأن يحسنوا الظن بإريتريا يجب أن يعتبروا ذلك بمثابة خطوتين إلى الوراء. وفي الحقيقة، لم تتزحزح إريتريا أبدا بوصة واحدة، وهي بتكرار موقفها الذي روجته دائما، إنما أوضحت مدى صعوبة قبول المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. وهذه الصعوبة ذاتها هي التي حتمت شن معركة بادمي وطرد جيش احتلالها.

ويبدو عدم صدق السلطات الإريترية بلا حدود، حتى فيما يتعلق بالقضايا الواضحة وضوح النهار. ولقد اقتضت استعادة السيادة الإثيوبية على منطقة بادمي أن تدفع إثيوبيا الثمن من أرواح بشرية في تضحية لم يكن هناك داع لها لو كانت إريتريا قد قبلت خطة منظمة الوحدة الأفريقية للسلام. والآن تريد إريتريا في بيان وزارة خارجيتها المشار إليه أعلاه أن توحي وأن تقول للعالم بلا خجل إنها أعادت نشر قواتها من بادمي امتثالا للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ولذلك من الضروري إبراز وتكرار العناصر الرئيسية في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الإثيوبية في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/260) التي تعتبرها إثيوبيا حدا أدنى من الشروط لا يمكن تخفيضه لحل الأزمة التي فرضتها إريتريا على إثيوبيا. وهي كما يلي:

(أ) أن محك قبول إريتريا حقيقة للاتفاق الإطاري هو انسحابها الفوري وغير المشروط من بقية الأرض الإثيوبية المحتلة وعودة الوضع إلى ما كان عليه تماما، تمشيا مع نص وروح خطة منظمة الوحدة الأفريقية للسلام؛

(ب) بالنظر إلى ما سببه العدوان الإريتري من خسارة فادحة في الأرواح وأزمة إنسانية وتدمير للممتلكات، لا بد أن تتحمل إريتريا المسؤولية التامة عن جميع الأضرار.

ومرة أخرى نطلب إلى المجتمع الدولي - وهو ما لم نكل من عمله طوال فترة الجنون في أسمرة - أن ينقل الرسالة، حتى وإن جاءت متأخرة، التي مؤداها أن العدوان لا يمكن أن يكافأ وأن انتهاك مبادئ القانون الدولي له عواقبه.

- - - - -